

## الخبـار

الخبـار

■ راس الخبر -

الخبر المسوول،

اراهيم المين

■ نائب راس الخبر -

بنار ابـ صـبـ

■ خبر النـومـر -

محمـد زـيـب

■ محـد زـيـب

■ عليـ حـا

■ امـه اللـدر

■ شركـه كـرم

■ صـادر عـة شركـة

■ اخبار بـرهبـ

■ المـكـانـ بـرهبـ -

■ فرادـة - طـرامـ دهبـا

■ سنـتر كـوكـود -

■ الطـرفـه السـادس

■ تـفـاكـس؛

01759500

01759597

■ صـ بـ 5963/113

■ الـمـنـابـا

■ الوكـيـه الخـبر

ads@al-akbar.com

01759500

■ النـومـر

■ شركـة الـوـللـه

01 /666314-15

03 /828381

■ المـوقـع الـكـومـبـوتـي

www.al-akbar.com

■ صفـحـة التـواصـل

■ الفـيسـبـوك

/AlakbarNews

■ تـويـتـر

@AlakbarNews

■ الـانـسـتـغـرام

/alakbarnews-

paper

# التطبيع أو سقوط الحياء

**عدنان السيد حسين\***

قرار المقاطعة العربية لإسرائيل والحركة الصهيونية هو قرار شعبي في المقام الأول الصهيونية هي قرار شعبي في المقام الأول منذ عام 1945، ثم صار قراراً رسمياً في شهر ايار 1951 عندما قرر مجلس جامعة الدول العربية إنشاء مكاتب إقليمية في الدول العربية لغرض حصار اقتصادي على إسرائيل..

كان مجلس الجامعة قد قرّر في كانون الأول 1945 حظر دخول السلع والمنتجات اليهودية في فلسطين إلى الدول العربية، باعتبار أن إباحة دخولها يؤدي إلى تحقيق الأغراض السياسية التوسعية للصهيونية العالمية. تكرس هذا النهج - في رفض أي شكل من أشكال التطبيع - مع الثورة المصرية منذ عام 1952.

حيث اعتبر الرئيس جمال عبد الناصر أن مواجهة إسرائيل لا تكون فقط بالسلح، وإنما بالحصار واعتبارها جسماً غريباً في المنطقة العربية. ولم يرضخ لمطلب التطبيع، على الرغم من هزيمة الجيش المصري في حرب 1967، فرغ شعار: لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل.

استمرت هذه السياسة العربية الرسمية حتى توقيع اتفاقيات «كامب دايفيد» بين مصر وإسرائيل في عام 1978، التي فتحت باب التطبيع المصري - الإسرائيلي في جميع المجالات. هذا على الرغم من الرفض الشعبي المصري لكل أنواع التطبيع، ما دفع قادة إسرائيل إلى الحديث عن «السلام البار» مع الجانب المصري.

تجدد ملاحظة الاتصالات السرية، والعلاقات السرية، التي نشأت بين حكومات عربية وحكومات إسرائيلية، فضلاً عن علاقات بين أفراد في السلطات العربية الحاكمة ومسؤولين إسرائيليين. بيد أن هذه العلاقات كانت خجولة، ومغلقة بالحياء ولو بالحد الأدنى، ولا يجري تداولها في وسائل الإعلام. وعندما وقع الإسرائيليون والفلسطينيون في عام 1993 صيغة إعلان المبادئ المتعلقة بالحكم الذاتي والانسحاب من غزة وأريحا، أو ما اصطلح على تسميته» اتفاق أوسلو» سارعت الإدارة الأميركية الى مطالبة

الحكومات العربية بغلاء المقاطعة العربية والدخول في عمليات التطبيع، ولكننا نذكر كيف أن الوفود الإسرائيلية بعهد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط طالبت الوفود اللبنانية والسورية والأردنية والفلسطينية بالتطبيع، وعلى الرغم من توقيع «وادي عربية» بين إسرائيل والأردن في عام 1994 وما دعا إليه من تطبيع شرق اوسطي واضح، فضلاً عما تحدث فيه اتفاق أوسلو، فإن عمليات التطبيع بقيت محدودة طالما أن إسرائيل لم تلتزم بنظرية «الأرض في مقابل السلام»، أي الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967، كما لم تعط أي إشارات إيجابية للجانب الفلسطيني تدل على إمكانية قيام دولة فلسطينية ولو بعد حين.

الإستيطان الإسرائيلي يتحدى في الضفة الغربية، والقدس، وصولاً إلى التهوديد، وكيف إذا أمنناً النظـر في دور جدار الفصل العنصري داخل الضفة الغربية الذي اعتبرته محكمة العدل الدولية في لاهاي مناقضاً للشريعة الدولية؟

أين وعد إسحق رابين لياسر عرفات بوقف الاستيطان؟

أين الوعد الثاني في عام 2000؟ وهكذا في عام 1995؟

وأي الوعد الثالث بعد الأحتلال الأميركي للعراق؟ وأخطر ما حصل هو ما قرره المجلس الوطني الفلسطيني المتعقد في غزة بين 22 و24 نيسان 1996، لجهة تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني: نـعـم تـعـديـل الميثاق

الوطني الفلسطيني: نـعـم تـعـديـل الميثاق الوطني الفلسطيني، ميثاق التاريخ والجغرافيا. إنه تعديل للوطن والهوية، وهذا أمر غير مسبوq. ولم يحصل في النزاعات ومسؤولين إسرائيليين. بيد أن هذه العلاقات

السؤال المطروح هنا: ماذا أعطت إسرائيل في المقابل؟ لا شيء، بل محاصرة ياسر عرفات في رام الله، والتوسع في الإستيطان، ومصادرة أراض ومياه فلسطينية، وصولاً إلى لجان أمنية مشتركة لمحاصرة الفلسطينيين ومنعهم من المقاومة، وليس نلع المستوطنين من التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية.

فوق كل ذلك تهويد القدس الشرقية واعتقال كل مناضل فلسطيني داخل الضفة والقطاع. أما الانسحاب الإسرائيلي من غزة، فإنه لم يفض إلى استقلال هذا القطاع الذي بقي محاصراً من دون مطار ومرفأ بحري، بل مصادرة كل علاقاته الخارجية بما في ذلك الحركة التجارية وحركة انتقال الأفراد!

في عام 1994، وتحت وهم السلام الموعود، راحت دول عربية تسقط المقاطعة الاقتصادية بغير سند قانوني (عربي أو دولي)، ومن دون أن تقرر جامعة الدول العربية هذا الإجراء - حتى إذا جاءت القمة العربية بالقاهرة سنة 1996، ودعت الى تجميد التطبيع، كانت الدولة العبرية قد اخترقت بعض الأسواق العربية اقتصادياً في المغرب العربي والخليج، وفتحت أفاق التطبيع مع اليابان والصين والهند ودول وسط آسيا، ناهيك بالاتفاق الفاتيكاني - الإسرائيلي تحت عنوان فضفاض هو إجلال السلام في الشرق الأوسط، وآي سلام؟

اللائق في مجمل علاقات التطبيع إصرار المفاوضات الإسرائيلي على ترك مصر القدس إلى آخر مراحل المفاوضات العربية - الإسرائيلية، بالتزامن مع تهويد القدس بصورة تدريجية من دون أن تتمكن الرعاية الأردنية ولا لجنة القدس المتبنية عن منظمة التعاون الإسلامي من تحرير القدس، ولا وقف أعمال الإستيطان فيها.

واكب كل ذلك، ضغط إسرائيلي وأميريكي على الدول العربية، بل وعلى الدول كافة، من خلال عقد مجموعة مؤتمرات الشرق

## سقطت الرهانات العربية والدولية على نجاح عملية التسوية السلمية

هذه المرحلة السبادية بحاجة إلى استعمال معايير واقعية في التشكيل؟

فالفارق الوحيد في ظروف هذه المرحلة هو السبادة المتشككة في مواقف الريئاسات الثلاث معاً، ومعياره الواقعي مرتبط بكونهم «الأقوى في طوائفهم»، والأحقية الطائفية للوزراء جاءت من حساب النصف المسيحي، ما يستلزم توزيع الحقائق الثماني الباقية على الطوائف المسححة بالنسبة والتناسب تمثيلاً لمرجعيتها الطائفية أو تمثيلاً لكتلتها النيابية. فماداً عن حصة رئيس الجمهورية، ومن يجدد الطوائف التي تستمثل بالحقائب الأربع المحسوبة على حصة رئيس الوزراء، وهل يمكن وضع معيار موحد لحجم الكتلة النيابية في مقابل حصتها الوزارية؟ أم أن

(دالانق ونهرا)



الأوسط وشمال أفريقيا (هذه التسمية هي أميركية إسرائيلية) تحت عنواني: السلام والتطبيع.

وكثيراً ما تقدم مطلب التطبيع الإسرائيلي على عمليات السلام، والوعود بإقامة أسواق شرق أوسطية، وطرق مواصلات شرق أوسطية، وبناء سدود للمياه على نهري الأردن واليرموك، وتحلية مياه البحر، وإقامة مشاريع سياحية، ومد أنابيب النفط والغاز من الخليج إلى حيفا، وإنشاء مصرف استثمار الشرق الأوسط.

والأخطر من كل ذلك، وقوع خلاف بين الحكومات العربية حيال العلاقة مع إسرائيل، فإسرائيل ليست عدواً عند بعض الحكومات تطبيع، كانت الدولة العبرية قد اخترقت بعض الأسواق العربية اقتصادياً في المغرب الداخلية الفلسطينية والجبهات العربية، وهذا هو جوهر التطبيع الذي تريده الدولة العبرية. حتى إن الهيئة الدولية الخارجية صارت حكومة بمعاداة مفادها أن تحسين العلاقات مع إسرائيل هو شرط للتنمية

العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. ولا عجب في ذلك طالما أن التوازن الدولي - العالمي سقط مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وترجع النظام الإقليمي العربي بعهد كامب دايفيد المصرية الإسرائيلية ووقوع الحرب العراقية - الإيرانية، ثم الغزو العراقي لكويت وما تبعه من قيام أوسع تحالف دولي منذ الحرب العالمية الثانية لتدمير الجيش العراقي واستدعاء الحكومات العربية إلى مؤتمر مدريد للسلام الموعود، وحضها على تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وعلى الرغم من جميع المحاولات الدبلوماسية التي سعت إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين، محاولات اسكندنافية ونسوية وأوروبية، إضافة الى محاولات عدد من النخب الفلسطينية على الأحزاب اليسارية الإسرائيلية، عدا عما رافقها من محاولات أفريقية وإسلامية (في العالم الإسلامي) وأسبوية...

كل ذلك لم يفض إلى ضغوط مضادة في مواجهة الضغوط الأميركية والإسرائيلية المتواليّة لتغيير مسار الصراع واستبداله

\*وزير ورئيس سابق للجامعة اللبنانية

بالتطبيع وقبول أمر الواقع الإسرائيلي، أي احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية وتشريد شعب فلسطين.

بتعبير آخر، سقطت الرهانات العربية والدولية على نجاح عملية التسوية السلمية. وإحلال السلام بالتفاوض وقبول التطبيع. وكان التطبيع ولا يزال ورقة إسرائيلية ضاغطة من دون أن تعترف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالحقوق العربية والإقرار بالشرعية الدولية.

أما وإن الشرعية الدولية تهاوت مع تراجع دور الأمم المتحدة تحت ضغوط القوة العسكرية والتكنولوجية والدبلوماسية والسياسية وغيرها، فإن التطبيع صار مطلباً عند عدد من الحكومات العربية، في الوقت الذي أعادت فيه معظم الدول الأفريقية والآسيوية علاقاتها مع الدولة العبرية.

ثمة رأي دولي مفاده أن عملية التعامل مع إسرائيل أمر واقع طالما أن أصحاب القضية اعترفوا وطبّعوا، فهل نكون مكلين أكثر من الملك؟

غير أن هذا الرأي لا بلغتت الى أصحاب الأرض، الى شعب فلسطين، ولا يعترف بأحقية مقاومة الإحتلال في فلسطين والبلاد العربية واطراف المعمورة، ويسقط من حسابه قرارات الأمم المتحدة، وكأننا نعيش مرحلة الغزو المسلح التي عرفتها البشرية منذ غابر الأزمان.

وعليه، فإن مطلب المقاومة: المقاومة المسلحة والمقاومة المدنية، وكل أشكال مقاومة التطبيع، هو مطلب حق، ومطلب شرعي وأخلاقي وإنساني. أما عمليات التطبيع فإنها مرفوضة ومدانة، وهي تعبير عن سقوط الحياء عند المطالبين بها.

التطبيع مرفوض في الشرع والوضع، ومخاطره جسيمة، ومعروفة عند قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي، بما فيها الرأي العام الغربي. أما المتورطون من العرب، على اختلاف مسؤولياتهم ومواقفهم، فهم واهمون، بل هم مستسلمون لشرعية القوة، ومتى كانت شرعية القوة مظهراً عصبياً وإنسانياً؟

# أنا الآخر؟!

**معتز حسو\***

ثمة علاقة جدلية ومتراكبة تربط أنوات المجتمع الفردية وأيضاً مكوناته الجنيوية، وتعرّز من الترابط الإجتماعي، أو تفاقم من تفككه وانحلاله، عوامل متعددة منها طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية، والعقليات السائدة ومستوى الوعي وأشكاله.

ومن المعلوم أن التداخل والتراكب والتفاعل الذي يميز طبيعة العلاقة بين الأنا والآخر في مرحلة الاستقرار الاجتماعي وأيضاً السياسي، يمكن أن ينقلب رأساً على عقب، لحظة دخول المجتمع مرحلة انتقالية، ولذلك علاقة مباشرة كما

أسلفنا طبيعة الوعي الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية البينية الفردية والكتلية، وأيضاً السياسية، إضافة إلى طبيعة التغيير وأدواته وحوامله.

فإذا كانت سيرورة المرحلة الانتقالية تدرج في سياق التغيير السلمي التراكمي، فإن طبيعة العلاقة على المستوى الفردي، وبين مكونات المجتمع، تبقى في إطار التفاعل والتناقض المضبوط، ما يعني استمرار إمكانية المحافظة على الروابط المجتمعية، وأيضاً البناء على ما هو قائم، والانتقال به إلى مراحل وأشكال أكثر تطوراً، أما في حال كان السياق الانتقالي محمولاً على وسائل عنفية، فإنه يدفع في اتجاه التهويل بالتدخل الخارجي المرهود عليه من فرضيات ضعف القرار السياسي المرهود عليها بكل الإنجازات السبادية المذكورة، وهكذا يصبح التشكيل وشيخاً، والذي يبدأ بتوافق الرؤساء الثلاثة على حصة رئيس الوزراء من الحقائق، وذلك استناداً إلى مبدأ المائثلة في حكومة مكونة من ثلاثين حقيبة وزارية، والتي تسمح بالتخلّلات لتأمين أكبر مشاركة سياسية ممكنة، وحل عقد التمثيل الطائفي، وتأمين الثلاث زائداً واحداً كحد أدنى ضامن لرئيس الوزراء، وذلك بالتوافق على أربعة وزراء ومن طوائف متعددة، لتمثل ضمانة استمرار الشراكة بالحكم ومنع الاستنثار المجتمعي تصل بلحظات معينة إلى درجة المواجهة المباشرة، ويساهم أيضاً في تدرّج مكونات المجتمع وانقسامه. وتتفاقم مخاطر تلك الدعايات بفعل ارتفاع مستوى العنف والنف المضاء، وتداخل تناقضاته البينية مع الأوضاع الدولية. في السياق نفسه، إن طبيعة العلاقات المجتمعية البينية تنكش على جملة من



انسحاب الإسرائيلي من غزة لم يفض إلى استقلال هذا القطاع الذي بقي محاصراً (فان بـ)

القضايا الطبيعية، وذلك يعني أنه لا يحق لأحد أن يصادره، فوجودي كأننا ذاتية يعني وجود الآخر، والعكس بالعكس.

تأسيساً على ما سبق يمكننا القول إن لحظة اغتيال العقيلة العقلانية المثقلة بلغة الحوار الموضوعي، والتفاعل البناء والمنفتح على التطور والتحول والانتقال والارتقاء، واعتماد أشكال تفكير أحادية إقصائية تقوم على لغة اللحظة التي يدخل فيها المجتمع دهاليز الإنفاء المتبادل.

ما يعني أن تجاوز لحظة انقطاع لغة الحوار، وهيمنة لغة العنف والقتل المتبادل، يحتاج من

الجميع، أفراداً وجماعات وكيانات، استبدال منهج إنكار الآخر وإفشاء بمنهج آخر يقوم على التواصل والتفاعل والتنسيق المشترك، أي إننا بحاجة إلى بناء مجتمع مفتوح يكون فيه وجود الآخر متاحاً للجميع، وأن انظر كأننا فردية وجمعية إلى الآخر بكونه أناني، وأن ننظر بدوره إلى بكوني إنانا، ولا يعني ذلك أننا ننظر إلى المجتمع من منظور التماهي والتطابق، لكن تأكيد وجودي متلازم مع حق الآخر بالوجود. ووجود الآخر يرتبط بوجودي، والوجود بالمعنى المذكور لا ينحصر بحدود الوجود البيولوجي، لكنه يمتد إلى مستويات أخرى تتمثل بالتفكير والاعتقاد وأشكال الحياة اليومية والممارسة السياسية والمدنية.

لكن في حال استمرار التعامل مع الآخر بكونه آخر متخارجاً عنه، فإننا سنبقى ندور ضمن دائرة الطحن الذاتي المتبادل، وذلك يناقض الكنونة البشرية القائمة على التنوع والتفاعل والتباين، وأيضاً التطور القائم على التشارك والتكامل.

<sup>[1]</sup> كاتب وباحث سوري